

Distr.: Limited  
22 March 2016  
Arabic  
Original: French

## الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والثلاثون  
البند ١٠ من جدول الأعمال  
المساعدة التقنية وبناء القدرات

بيان الرئيس

## .../PRST 31 حالة حقوق الإنسان في هايتي

خلال الجلسة...، المعقودة...، أدلى رئيس المجلس ببيان فيما يلي نصه:

"إن مجلس حقوق الإنسان،

١- يعرب عن شكره للخبير المستقل على التقرير الذي قدمه عن حالة حقوق الإنسان في هايتي، ويحيط علماً بآخر ما استجد من تطورات قانونية وسياسية في هايتي، ولا سيما ما يلي:

(أ) تقلّم أعضاء اللجنة الرئاسية لإصلاح العدالة مسودة مشروع مدونة الإجراءات الجنائية إلى الجهاز التنفيذي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛

(ب) تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(ج) إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ على التوالي، وتولي البرلمان الجديد مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛

(د) تأجيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بسبب الاضطرابات المقترنة بالعملية الانتخابية؛

(هـ) توقيع اتفاق سياسي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ بين الجهاز التنفيذي ورئيسي مجلسي البرلمان لمواصلة العملية الانتخابية وللاستمرارية المؤسسية؛

(و) انتخاب رئيس مؤقت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ وفقاً لشروط الاتفاق؛



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-04660(A)



\* 1 6 0 4 6 6 0 \*

- (ز) تعيين رئيس الحكومة بمرسوم صادر في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، والإعلان عن تشكيل مجلس الوزراء في الجريدة الرسمية "مونيتور" في عددها الصادر في ٤ آذار/مارس ٢٠١٦؛
- (ح) الإعلان الذي أصدره الرئيس المؤقت، في ١٣ آذار/مارس ٢٠١٦، بشأن تشكيل أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت الذي يضم تسعة أعضاء، من بينهم ثلاث نساء، والذي لا يزال ينتظر تأكيده بموجب مرسوم رئاسي؛
- ٢- يرحب بتجديد هاتي التزامها بالتنفيذ الفعلي للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، فقد تبين ذلك بوضوح أثناء استعراض لجنة حقوق الطفل<sup>(١)</sup> تقرير هاتي الدورين الثاني والثالث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، واستعراض اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة<sup>(٢)</sup> تقريرها الدورين الثامن والتاسع في آذار/مارس ٢٠١٦؛
- ٣- يشجع حكومة هاتي على مواصلة التعاون الكامل والفعال مع هيئات المعاهدات وعلى تقديم التقارير المتأخرة إلى الهيئات ذات الصلة؛
- ٤- يشجع أيضاً حكومة هاتي على التصديق على الاتفاقيات المعلقة، المعروضة أمام الهيئة التشريعية الخمسين، وعلى متابعة مشروع قانون العقوبات ومشروع مدونة الإجراءات الجنائية اللازمين لإصلاح وتحديث النظام القضائي؛
- ٥- يرحب أيضاً بإعادة تأكيد سلطات هاتي التزاماتها بتحسين الأوضاع المعيشية للهايتيين رجالاً ونساءً، بوسائل منها زيادة الاهتمام باحترام حقوق الإنسان، ويساوره القلق في هذا الخصوص إزاء استمرار التحديات على صعيد حقوق الإنسان وضرورة إحراز المزيد من التقدم؛
- ٦- يرحب أيضاً بإبرام الاتفاق السياسي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ الذي يتجنب الفراغ المؤسسي ويشجع الجهات الفاعلة السياسية الهايتية على احترام أحكام ذلك الاتفاق ضمن الإطار الزمني المحدد من أجل مواصلة العملية الانتخابية في هاتي التي بدأت في آب/أغسطس ٢٠١٥، التي ستساعد نتيحتها على إعادة إرساء النظام الدستوري؛
- ٧- يحث حكومة هاتي في هذا السياق على مواصلة تعزيز سيادة القانون، بطرق منها مكافحة الإفلات من العقاب، والفساد والجريمة وأسبابها، ويشجعها بقوة على مواصلة تعزيز قدرات الشرطة الوطنية ونظامي القضاء والسجون لكفالة سير عمل المؤسسات والخدمات العامة والتمتع بجميع حقوق الإنسان؛
- ٨- يشجع حكومة هاتي على ترسيخ المؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبصفة خاصة مكتب حماية المواطنين وتزويده بما يكفي من الموارد؛

(١) CRC/C/HTI/2-3.

(٢) CEDAW/C/HTI/8-9.

- ٩- يشجع بقوة حكومة هايتي على مواصلة اتخاذ التدابير السياسية والقانونية اللازمة بغية ضمان حقوق الضعفاء من الناس، بمن فيهم الأطفال العاملون في المنازل، وإيلاء اهتمام خاص لمحنة الأشخاص الذين لا يحملون وثائق الهوية؛
- ١٠- يشجع بقوة أيضاً حكومة هايتي على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعلى مواصلة مكافحة العنف والتمييز على أساس نوع الجنس؛
- ١١- يسلّم بأن التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، سواء منها المدنية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يشكل عاملاً من عوامل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في هايتي؛
- ١٢- يشجع المجتمع الدولي ككل، ولا سيما الجهات المانحة الدولية، وبلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبلدان مجموعة أصدقاء هايتي، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، على توثيق أواصر تعاونها وتنسيقها مع سلطات هايتي من أجل أعمال جميع حقوق الإنسان في هايتي إعمالاً تاماً؛
- ١٣- يرحّب بطلب سلطات هايتي تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي لمدة سنة ويؤيد طلبها الذي يندرج في إطار المساعدة التقنية وتعزيز القدرات؛
- ١٤- يشجع الخبير المستقل على مواصلة العمل مع المؤسسات الدولية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والجهات المانحة والمجتمع الدولي، لحث تلك الجهات على تقديم خبراتها وتوفير الموارد الكافية لدعم الجهود التي تبذلها سلطات هايتي لإعادة إعمار البلاد وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ١٥- يشجع أيضاً الخبير المستقل على مواصلة العمل مع حكومة هايتي والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هايتي ويدعو حكومة هايتي إلى مواصلة تعاونها مع المجتمع المدني؛
- ١٦- يدعو الخبير المستقل إلى مساعدة حكومة هايتي على تنفيذ توصياته والتوصيات الصادرة عن الإجراءات الخاصة الأخرى؛
- ١٧- يدعو أيضاً الخبير المستقل إلى تقديم تقريره عن حالة حقوق الإنسان في هايتي إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين، ويدعوه كذلك إلى القيام ببعثة إلى هايتي وتقديم تقرير عن بعثته إلى المجلس في دورته الرابعة والثلاثين".